مجـــلـــة الحـــــق للعلوم الشرعية والقانونية
Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences
تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index
المجلد الثاني عشر ــ العدد الثاني 2025 ــ الصفحات (566-576)
ISSN 3005 – 3919 معامل التأثير العربي 1.67 لسنة 2024 2.113 (ISI) لسنة 2025

Al-Shatibi between the illiteracy of Sharia and the scientific miracle: an analytical study

Latifa Ali AlFaqih *
Department of Islamic Sharia, Faculty of Law, University of Benghazi, Benghazi, Libya
latifa.alfaqhi@uob.edu.ly

الشاطبي بين أمية الشريعة والإعجاز العلمي دراسة تحليلية

د. لطيفة علي الفقهي *
قسم الشريعة الإسلامية، كلية القانون ، جامعة بنغازي ، بنغازي، ليبيا

تاريخ الاستلام: 20-07-2025 تاريخ القبول: 25-08-2025 تاريخ النشر: 02-09-2025

الملخص:
إن هذا البحث ناقش قضية ذات أهمية وهي آراء الإمام ابو اسحاق الشاطبي صاحب الموافقات فيما يتعلق بأمية الشريعة والإعجاز العلمي للقرآن. لقد اتفقت كلمة العلماء على أن الشاطبي قد أنكر الإعجاز العلمي للقرآن وذلك بسبب تبنيه لمقولة أمية الشريعة. هذه الدراسة حاولت إثبات أن الشاطبي لم يكن منكرًا للإعجاز العلمي للقرآن، بل كان له تصوره الفريد لهذا الضرب من الإعجاز، والذي أقامه على أساس من فهمه الدقيق والمتفرد لأمية الشريعة. من وجهة نظر هذا البحث أن وصف الشريعة بالأمية عند الشاطبي ليس سببًا مؤديًا إلى إنكار الاعجاز العلمي للقرآن، إنما كان الأساس الصلب والمتين الذي اعتمد عليه الشاطبي لبناء تصور فريد حول الاعجاز العلمي في القرآن الكريم.

الكلمات الدالة: القرآن الكريم، الإمام أبو إسحاق الشاطبي، أمية الشريعة، الإعجاز العلمي للقرآن الكريم.

Abstract:
This research discusses a significant issue, namely the views of Imam Abu Ishaq al-Shatibi, author of Al-Muwafaqat, regarding the illiteracy of Islamic law (Sharia) and the scientific miracles of the Quran. Scholars agree that al-Shatibi denied the scientific miracles of the Quran due to his adoption of the concept of the illiteracy of Islamic law (Sharia). This study attempts to prove that al-Shatibi did not deny the scientific miracles of the Quran, but rather had a unique conception of this type of miracle, which he established based on his precise and unique understanding of the illiteracy of Islamic law (Sharia). From the perspective of this research, al-Shatibi's description of Islamic law as illiteracy is not a reason for denying the scientific miracles

of the Quran. Rather, it was a solid and firm foundation upon which he relied to construct a unique conception of the scientific miracles of the Holy Quran.

Keywords: The Holy Quran, Imam Abu Ishaq al-Shatibi, Illiteracy of Sharia, Scientific Miracle of the Holy Quran.

المُقَدّمَةُ:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية ألا وهي أن الإمام الشاطبي ليس منكراً للإعجاز العلمي في القرآن كما اتفقت على ذلك أغلب الكتابات التي تصدت لدراسة هذه القضية. إن أغلب من حكم على الشاطبي بهذا الحكم، بل واعتبره رأس المنكرين للإعجاز العلمي كان معتمده في ذلك مقالته حول أمية الشريعة. ذلك أنه طالما أن الشاطبي قد وصف الشريعة بالأمية، والتي هي نقيض العلم وقرين الجهل، فهذا يعني أنه لا يعترف بوجود العلم في القرآن الكريم وبالتالي فإنه لا يقر بإن للقرآن إعجازاً علمياً.

لكن السؤال الأساسي الذي سوف نجيب عليه في هذا البحث هو: هل الأمية التي عناها الشاطبي حين وصف شرع الله بها هي الجهل والبعد عن العلم، ام أن للشاطبي مفهومه الخاص والمتفرد لهذا الوصف؟ إن الإجابة على هذا التساؤل هي الكفيلة والقادرة على أن تفصح عن الموقف الحقيقي الذي اتخذه الشاطبي من الإعجاز العلمي للقرآن الكريم. كما ان الوعي بالمعني الحقيقي لأمية الشريعة عند الشاطبي سوف يكون أداة ووسيلة لرفع الظلم والتجني عن اراء الشاطبي، ومن ثم إعادة قراءتها على نحو يظهر الاتساق والانسجام بين موقفه من كل من أمية الشريعة وإعجازها العلمي.

المبحث الأول: أمية الشريعة بين الشاطبي ومنتقديه

تناول الشاطبي فكرته عن أمية الشريعة بمناسبة حديثه عن مقاصد الشريعة، والذي حدد فيه أن المقاصد تنقسم إلى قسمين: أولهما ما يعود إلى قصد الشارع، والآخر ما يرجع إلى قصد المكلف. بالنسبة إلى الشاطبي قصد الشارع يمكن أن يتلمس من قصده لوضع الشريعة ابتداءً ومن قصده لوضعها للإفهام، وثالثًا من قصده للتكليف بمقتضاها، وأخيرًا من جهة قصده لدخول المكلف تحت حكمها.[1]

ومن أجل إيضاح وإثبات قصد الشارع من وضع الشريعة للإفهام لجأ الشاطبي إلى وصف الشريعة بوصفين إثنين: أولهما العربية والتي تعني نزول القرآن بلسان عربي مبين، والثاني الأمية والتي تعني التزام القرآن في إيضاح معانيه بمألوف العرب وحدود بيئتهم.

وإذا ما كان وصف الشريعة بالعربية تم قبوله والتسليم به من قبل جمهور العلماء، فإن وصف الأمية كان سببًا لكثير من الاعتراضات والانتقادات التي وجهت للشاطبي، وموضعاً لكثير من للنقاش والسجال.

ولذا فإننا سوف نقوم ابتداءً بعرض مفهوم الأمية بالشكل الذي نعتقد أن الشاطبي أراده، مرجئين ما تعرض له هذا الوصف من إساءة فهم إلى المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: أمية الشريعة عند الإمام الشاطبي

قبل أن يبدأ الشاطبي في تفسير ما يعنيه بأمية الشريعة نجده يقرر الاستنتاج التالي: أن الشريعة التي بعث بها النبي الأمي ﷺ إلى العرب خصوصًا وإلى من سواهم عمومًا، إما أن تكون على نسبة ما هم عليه من وصف الأمية أو لا، فإن كان كذلك، فهو معنى كونها أمية، أي: منسوبة إلى الأميين، وإن لم تكن كذلك، لزم أن تكون على غير ما عهدوا، فلم تكن لتتنزل من أنفسهم منزلة ما تعهد، وذلك خلاف ما وضع عليه الأمر فيها، فلا بد أن تكون على ما يعهدون، والعرب لم تعهد إلا ما وصفها الله به من الأمية، فالشريعة إذاً أمية نزلت مطابقة لحال العرب، ولذا فطالما وصف الله العرب بالأمية فالشريعة التي جاءت مطابقة لأوضاعهم لابد أن تكون أمية بالضرورة.[2]

[1] الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة ، ج2، ص،400

[2] الشاطبي، الموافقات، ج2 ،403

ولكن يظل السؤال الأهم هو ما الذي كان يعنيه الشاطبي بمفردة الأمية وكيف يمكن أن تكون الشريعة أمية؟ تمثلت إجابة الشاطبي في تحليل دقيق لمنهج القرآن الكريم في الإفهام، أو ما يمكن أن نطلق عليه بحسب عبارتنا أسس الأمية عند الشاطبي.

يمكن تلخيص هذا المنهج الذي لاحظه الشاطبي وأسس على ضوئه مقولته حول أمية الشريعة في: أولاً قرب معانيه إلى أفهام المخاطبين به وسهولة مأخذها. ثانيًا: اشتراك المخاطبين في تفهم هذه المعاني وهو ما أطلق عليه الشاطبي اسم الاشتراك الجمهوري.1 ويلخص الشاطبي ذلك بالقول إن من أمية الشريعة أن تكون التكاليف الاعتقادية والعملية مما يسع الأمي تعقلها، ليسعه الدخول تحت حكمها.2

إلا أن المميز في طرح الشاطبي وهو يتحدث عن أمية الشريعة ويدافع عنها هو تمييزه بين المعاني التي حملتها نصوص القرآن الكريم. فهذه المعاني تتكون من معاني أصلية أو قاعدية، والتي كما قلنا يشترك في فهمها جمهور المكلفين، ومعان أخرى إضافية، وهي التي قد تدق على الكثيرين ويختص بفهمها كما يقول الشاطبي أصحاب الهبات فقط.

هذا التفاوت في المعاني بين أصلية وإضافية كما يرى الشاطبي، أمر يمكن ملاحظته في كل المواضيع القرآنية سواء منها الاعتقادية او التكليفية أو تلك التي تم الإشارة فيها لبعض المسائل العلمية. ففي تلك المواضيع هناك المعاني المشتركة او الجمهورية بتعبير الشاطبي وهي تلك المعاني التي يشترك الجمهور في فهمها، وتلك الإضافية وهي التي لا يتحقق إلا للخاصة الوصول إليها ومعرفتها.

هذا التنوع في درجات المعاني يقرره الشاطبي في عبارة ناصعة عندما يقول (فالحاصل أن الواجب في هذا المقام إجراء الفهم في الشريعة على وزان الاشتراك الجمهوري الذي يسع الأميين كما يسع غيرهم. نعم، لا ينكر تفاضل الادراكات على الجملة وإنما النظر في القدر المكلف به)3

فالأحكام الاعتقادية مثلاً على الرغم من تناولها لمفاهيم غاية في التجرد والعمق إلا أنها جاءت سهلة الفهم وقريبة المأخذ. هذا القرب من وجهة نظر الشاطبي كان نتيجة التزام النص القرآني المتناول لها حدود بيئة العرب في تقرير مفهوم الوحدانية وقدرة الخالق وتفرده بإدارة الكون ونظمه. هذا الاعتماد في تقرير الأحكام الاعتقادية على حياة العرب يؤكده الاستعمال المتكرر للفعل (انظر) والذي يدل على أن دلائل التوحيد والإيمان لم تتعد حدود دائرة العرب البصرية وقت التنزيل.

هذه الدائرة البصرية في رأي الشاطبي تم مراعاتها كذلك في تقرير الأحكام التكليفية. وضرب لذلك الأمثلة ومنها في باب العمليات إن أوقع تكليفهم في باب العبادات بالتقريبات في الأمور بحيث يدركها الجمهور كما عرف أوقات الصلوات بالأمور المشاهدة لهم كطلوع الفجر والشمس والصيام بالرؤية.4

فعند الشاطبي كانت بيئة العرب بمشاهدها المختلفة الأساس الذي اعتمد عليه القرآن في تقرير أحكامه. هذا الأساس وهو ما أطلق عليه الشاطبي الأمور المشتركة أو الجمهورية جاء مناسبًا لحال الأمة الأمية، وملتزمًا دائرة معارفها، الأمر الذي جعل هذا الأساس يشترك في إدراكه وفهمه جمهور العرب المخاطبين به.

وهذا الالتزام ببيئة العرب في إيضاح الأحكام هو ما قصده كل من ابن تيمية والدهلوي وغيرهم عند تفسير كلمة الأمية التي وردت في حديث الرسول الكريم نحن أمة أمية لا نحسب ولا نكتب، الشهر هكذا وهكذا.5 فعند هؤلاء لم تعني الأمية الجهل الذي هو نقيض العلم إنما تعني البعد عن التعمق والتكلف في تقرير الاحكام.6 وبالتالي فان الرسول الكريم لم يقل أمة أمية لانقرأ كتابًا ولا نخط، بل قال لا نكتب ولا نحسب أي لا

---

[1] الشاطبي، الموافقات، ج2،ص433

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة

[4] الشاطبي، الموافقات، ج2 ، ص 453

[5] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قول النبي صلي الله عليه وسلم لا نكتب ولا نحسب، ج3، ص 27، 1913

[6] ابن تيمية، مجموع الفتاوي ،ج25، ص 174

نعرف حساب النجوم وتسييرها فلم نكلف في تعريف مواقيت صومنا ولا عبادتنا ما يحتاج فيه إلى معرفة حساب ولا كتابة، بل ربطت عبادتنا بأمور ظاهرة لائحة يستوي في معرفتها الحساب وغيرهم.1
وهذا ما يؤكده الدهلوي حين يقول (إن مبني الشرائع على الأمور الظاهرة عند الأميين دون التعمق والمحاسبات النجومية، فالشريعة واردة باخمال ذكرها).2
هذا الفهم الجمهوري الذي هو الروح لمقولة الأمية يشرحه الشاطبي شرحا دقيقا عندما يقول (إنما يصح في مسلك الأفهام والفهم ما يكون عاماً لجميع العرب، فلا يتكلف فيه فوق ما يقدرون عليه بحسب الألفاظ والمعاني، فإن الناس في الفهم وتأتي التكليف فيه ليسوا على وزان واحد ولا متقارب، إلا أنهم يتقاربون في الأمور الجمهورية وما والاها ولم يكونوا يتعمقون في كلامهم ولا أعمالهم، اللهم أن يقصدوا أمرا خاصاً لأناس خاصة وذلك كالكنايات الغامضة التي تخفي عن الجمهور ولا تخفي عمن قصد بها. والأمية تعني أن تكون من القرب للفهم والسهولة على العقل بحيث يشترك فيها الجمهور من كان منهم ثاقب الفهم او بليدا)3
إلا أن هذا الأمر المشترك الذي يستوي في ادراكه سائر المخاطبين من الممكن، من وجهة نظر الشاطبي، أن يتفتح على معان دقيقة أطلق عليها الشاطبي اسم المعاني الإضافية او المزيدة على المعني المشترك. وفي تقرير هذا نجد الشاطبي يقول (أن الله تعالى جعل أهل الشريعة على مراتب ليسوا فيها على وزان واحد، ورفع بعضهم فوق بعض، كما أنهم في الدنيا كذلك، فليس من له مزيد في فهم الشريعة كمن لا مزيد له، لكن الجميع جار على أمر مشترك.)4
أما في بيانه للتفاوت بين العلماء في الوصول إلى المعاني نجده يقول إن هذا أمر واقع ولا يتعارض مع ما نادي به من أمية الشريعة. فالأمور التي يتفاوت فيها العلماء او يختص البعض في الوصول إليها إنما هي أمور إضافية، وهي تعرض لمن تمرن في الشريعة وزاول أحكامها التكليفية، امتاز عن الجمهور بمزيد فهم فيها حتى زايل الأمية من وجه، فصار تدقيقه في الأمور الجليلة بالنسبة إلى غيره ممن لم يبلغ درجته. فنسبته إلى ما فهمه نسبة العامي إلى ما فهمه.

ولتأكيد فكرته عن إمكانية تنوع معاني الشريعة إلى معان مشتركة وأخري خاصة، وان هذا لا يناقض ما وصف به الشريعة من وصف امية نجده يقول (والاختصاصات فيها هبات من الله لا تخرج أهلها من حكم الاشتراك، بل يدخلن مع غيرهم فيها، ويمتازون هم بزيادات في ذلك الأمر المشترك بعينه، فإن امتازوا بمزيد الفهم لم يخرجهم ذلك عن حكم الاشتراك، فإن ذلك المزيد أصله الأمر المشترك. وكان للخاصة في الفهم في الشريعة ما لم يكن للعامة، وإن كان الجميع عربا وأمة أمية.)5
ولذا يمكننا القول إن أمية الشريعة عند الشاطبي لا تعني التطابق الكامل بين الشريعة في محتواها ومضمونها وحياة العرب ومستوي معارفهم. بل على العكس من ذلك فان الشاطبي قد لاحظ تجاوز الشريعة في بعض المواضع لمعارف العرب ومستوي إدراكهم والدليل على ذلك كما يقول الشاطبي أن العرب كان لها مبلغ من العلم بكثير من العلوم التي اشارت إليها الشريعة مثل علم الأنواء والنجوم والأخبار عن الغيب وغيرها. إلا أن الشاطبي يقرر أن الشريعة لم تأت في اخبارها مطابقة لحدود معرفتهم بهذه العلوم، بل نجدها قد تجاوزتها في كثير من تلك العلوم، ولكنه التجاوز الذي انبي على أساس هذا العلم وجنسه. فمثلا فيما يتعلق بعلم التاريخ والأخبار عن أحوال الأمم السابقة نجد الشريعة تجاوزت حدود معرفة العرب التاريخية وجاءت كاشفة عن الكثير من أخبار الأمم الماضية من الغيوب التي لم يكن للعرب بها علم لكنها من جنس ما كانوا ينتحلون.6

[1] المرجع السابق، ص177
[2] الدهلوي، حجة الله البالغة، ج2، ص 79
[3] الشاطبي، الموافقات، ج2، ص 456
[4] الشاطبي، الموافقات، ج2،ص،460
[5] المرجع السابق، . نفس الصفحة
[6] المرجع السابق، ص،458

ولذا فإننا نستطيع القول إن الشاطبي عندما قرر أمية الشريعة فإنه اعتمد في ذلك كما عرضنا سابقاً على سهولة فهم معاني نصوصها، واشتراك الجمهور في إدراكها، وكذلك تنوع هذه المعاني إلى معان أصلية قاعدية اشترك الجمهور في فهمها، وأخرى إضافية تابعة اختص بها الخواص أصحاب الهبات.

إن هذا الفهم لآراء الشاطبي يوصلنا إلى القول إن الأمية لم تعن لديه إلا ما يمكن ان نطلق عليه (أمية المنهج) لا (أمية المحتوى). فالشريعة أمية لأنها راعت في إيصال أحكامها لأفهام العرب المخاطبين كل ما هو مألوف ومعروف، ولا تعني على الإطلاق مطابقتها في محتوي أحكامها ومعانيها لقاعدة العرب المعرفية بحيث يكون المستوي المعرفي للشريعة هو المستوي الأمي.

غير أن هذه القاعدة المشتركة من المعاني، وهنا جوهر وأساس مقولة الأمية عند الشاطبي، قادرة على التفتح على معان إضافية ودقيقة يعرف طريق الوصول إليها أصحاب الهبات والاختصاصات في كل العصور.

إلا إنه وللأسف الشديد فان مفهوم الأمية بالشكل الذي أراده الشاطبي (أمية المنهج لا أمية المحتوي) لم يكن واضحا وجليًا، الأمر الذي أي إلى مهاجمة الشاطبي مهاجمة شديدة وتخطئته فيما ذهب إليه دون بذل جهد لإدراك ما عناه الشاطبي بهذا الوصف.

- **المطلب الثاني: أمية الشريعة عند منتقدي الشاطبي**

على الرغم من تفصيل الشاطبي وبيانه الشافي لما عناه بأمية الشريعة إلا أن هذا الطرح لم يكن واضحاً لدي الكثير من العلماء وتحديداً المعاصرين منهم. الاستثناء على هذا الحكم كان هو الإمام ابن تيميه الذي جاء بمفهوم للأمية يتقارب مع ما قدمه الشاطبي، بل ربما تفوق عليه وذلك من خلال تقديمه لنوعين من الأمية:

أولاً: الأمية المذمومة وهي التي لم تكن هي المرادة عند وصف الله العرب بها، ولا عندما وصف الشاطبي الشريعة بها، ونعني بها الحمية والتعصب والظلم والجهل بكتاب الله. هذه الأمية المذمومة كما يقرر ابن تيميه قد زالت وذلك بالتزام العرب ما أمر الله به سبحانه وتعالى عباده من البحث والنظر في الكتاب والعمل به وبتعلمهم من نبيهم كل شيء حتى صاروا أعلم خلق الله وزالت عنهم الأمية المذمومة الناقصة.[1]

ثانيًا: الأمية الممدوحة وهي بالنسبة لابن تيميه وصف كمال، ومثلها في ذلك مثل وصف الوسطية التي وصف بها الله سبحانه وتعالى الأمة إلى استقبلت شرعه؛ ولذا وبناء على هذا الفهم فإن وصف الأمية يكون وصف كمال للأمة وليس وصف نقص، إذ هو وصف قصد به أن تفسر الأمور أو تعرض الأحكام على جهة الاتزان والظهور والوضوح وبعيدًا عن التكلف والتعمق.

إن هذا المفهوم الذي قدمه ابن تيميه للامية الممدوحة يتطابق تمامًا مع ما قصده الشاطبي وأشرنا إليه في المطلب الأول مما أطلقنا عليه اسم أمية المنهج. إن المميز في طرح ابن تيميه هذا أنه بهذا التقييم والفصل بين ما هو مذموم وممدوح كفي نفسه شر الهجوم والنقد الذي تعرض له الإمام الشاطبي والذي دفع بعضًا من العلماء المعاصرين إلى اعتبار مقالته زلة لا تغتفر. لكن السؤال الذي يطرح هنا ما هو السبب الذي دفع أولئك العلماء إلى مهاجمة الشاطبي كل هذا الهجوم؟ وكيف يمكن لما اعتبره الشاطبي مقصدًا من مقاصد الشريعة لتحقيق الإفهام أن يتحول إلى زلة لا تغتفر؟

إن السبب في اعتقادنا يعود إلى أنه قد تمت الاستعانة بمقولة الشاطبي حول أمية الشريعة من قبل بعض لأصوات المنادية بعدم صلاحية الشريعة للتطبيق في كل زمان ومكان، وإنها إنما جاءت ملائمة للأمة الأمية ولم يعد يربطها بالعالم المتمدن أي رابط. بالنسبة لهذه الأصوات كانت مقولة الشاطبي حول أمية الشريعة سلاحهم الذي استخدموه في دعواهم تلك. من وجهة نظر هؤلاء فإن الحكم على الشريعة بالأمية يعني أن الشرع جاء على وفق حال العرب وبالتالي فان هذا الشرع لا يمكن أن يطبق إلا على أمة أمية كالأمة التي

[1] وليد بن فهد الودعان، أمية الشريعة وأثرها في الأحكام،
https://practice.univeyes.net/academy/fiqh00000/fiqh17001/fiqh17235.pdf

استقبلت التشريع. يقول أشرف منصور في تقرير ذلك (وعندما نقول مع الشاطبي أن الشريعة أمية لأمة أمية فهذا يعني أنها مقيدة شكلاً وأسلوبًا ومضمونًا وتفسيرًا بالأمية وبالأمة الأمية التي نزلت فيها الشريعة).1
وفي مواجهة هذا الفريق ظهر فريق آخر مؤيد لصلاحية الشريعة للتطبيق في كل زمان ومكان ورافض لقصر تطبيقها على الأمة الأمية. حاول هذا الفريق تأييد موقفه من خلال سحب السلاح من يد الفريق الأول وذلك بتخطئة الشاطبي فيما قاله عن أمية الشريعة باعتبار أن ما جاء به مقالة شاطبية إنسانية لا علاقة لها بالشرع.2 ولهذا فقد تم النظر لوصف الأمية على أنه نقيصة لا ينبغي لشرع الله أن يوصف بها ذلك أن هذا الوصف ما هو إلا مقدمة لوصف الشريعة بكل ما اتصفت به الأمة الامية التي استقبلت التشريع من تخلف وجهل وبعد عن العلم.3
عبد الكريم الحمداوي يقول إن وصف الشاطبي للشريعة بالأمية أمر مردود وهو يمثل جنوحا في الاستقراء غير المنضبط، بل إننا نجده يذهب إلى القول إن وصف الشريعة بالأمية من شأنه أن تفهم الشريعة على معهود البداوة والخشونة والجهل بسبب أمية العرب وبداوتهم وهذا يتعارض مع دعوة القرآن إلى الرقي والتقدم والتحضر.4
من وجهة نظر محمد الغزالي ومحمد الطاهر بن عاشور وغيرهم لا مفر لمجابهة ومحاربة الأصوات المنادية بعدم صلاحية الشريعة للتطبيق في زماننا المعاصر سوي رفض مقولة الأمية وإظهار خطرها وإثبات أن الشريعة لا يمكن أن تكون أمية، وذلك لأنها جاءت مخاطبة لكل الأمم والشعوب الأمية منها والمتمدنة.5 وعليه فإن وصف الشرع بالأمية هو أمر يتعارض مع طبيعة الحياة، وصيرورتها كما يتعارض مع خلود الرسالة وقدرتها على الاستجابة لدواعي العصر).6
إن المطلع على ما كتبه الشاطبي حول الأمية سوف يكتشف أنها لما تتضمن ما هو مخالف لهذه الحقائق عن الشرع الحكيم، وهذا ما تؤكده هند شلبي عندما تقول (وإذا حاولنا أن ننصف الشاطبي نقول: إن المعاني التي أوخذ بعدم مراعاتها في هذا الموضوع، كرغبة القرآن في تغيير أحوال العرب، وعموم الدعوة وتنوع معاني القرآن على إيجازه، لا يمكن الادعاء عليه بأنه ينكرها أو أنه لا يعتقد في صحتها).7
ولذا فإننا نستطيع القول إن مقالة الشاطبي حول الأمية لم يتم مناقشتها او تحليلها باعتبارها ضمانة لتحقق الفهم، كما أرادها الشاطبي، إنما ما تم فعلاً هو إما مهاجمتها او تأييدها وذلك من أجل غايات أخري لا علاقة لها بالمضمون الحقيقي الذي قصده الامام الشاطبي.
وهنا نود التنبه ان من القلائل الذين حاولوا مناقشة الشاطبي فيما قاله حول أمية الشريعة دون اتخاذ موقف مسبق منها هو عبد الله دراز شارح كتاب الموافقات ومحققه. يبدأ عبد الله دراز نقده لمقولة الشاطبي حول الأمية من خلال إثبات أن الشريعة ليست أمية في كل ما جاءت به، ويؤيد ذلك بالقول (وهل كل ما تضمنه القرآن من أوصاف نعيم الجنة وعذاب النار من معهود العرب في الدنيا؟ وهل الإسراء والمعراج من معهوداتهم).8 ثم نجده بعد هذين الاستفهامين يقرر قاعدته التي تعكس قناعته عن معني الأمية فيقول (ليس بلازم أن يكون القرآن مجاريًا لما عند العرب فيصحح صحيحه أو يزيد عليه أو يبطل باطله، ولا رابطة مطلقًا بين كون الشريعة أمية وكون كل ما جاءت به منطبقاً على ما عند العرب).9

---

[1] أشرف حسن منصور، نظرية امية الشريعة لدي الامام الشاطبي،https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334803# :
[2] عبد الكريم عثمان علي، قاعدة معهود الأميين عند الشاطبي، أدلتها وعلاقتها بفهم القرآن الكريم-دراسة تحليلية نقدية- https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1351430-
[3] أبو عبدالله محمد، أعلماء علمانيون؟ (12): القاعدة الشاطبية وأمية الشريعة،https://saaid.org/Doat/abumohammed/16-12.htm
[4] عبد الكريم الحمداوي، المقاصد الشاطبية ومدي تمثلها للشريعة او قابليتها للتوظيف المغرض، https://www.google.com/search?q
[5] محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج1،ص 44
[6] محمد الغزالي، كيف نتعامل مع القرآن، ص 34.
[7] هند شلبي، الإعجاز العلمي في القرآن، بين النظريات والتطبيق، ص23
[8] عبدالله دراز، الموافقات،ج2،ص555
[9] نفس المرجع، نفس الصفحة

ولذا وبعد عرضنا لآراء عبد الله دراز نستطيع القول إن شارح ومحقق جهد الشاطبي لم يشترك معه في ذات الفهم حول الأمية. ففي حين نجد أنها تعني عند الشاطبي كما قلنا أمية منهج لا أمية محتوي نجد أنها تعني عند دراز التطابق التام بين ما في القرآن وبين معارف العرب وحدود مداركهم.

هذا التباين بين فهم دراز وبين مقصد الشاطبي لمعنى الأمية نجده واضحاً جداً في تعليل كلا الرجلين لمجي القرآن بأخبار الأمم التي لم يكن يعرف عنها العرب شيئاً، فالشاطبي عندما قال بهذا لم ير فيه تناقضاً مع مقولته عن الأمية لأن أميته التي عناها كما أوضحنا هي أمية منهج لا أمية محتوى.

فالقرآن الكريم أضاف لمعارف العرب التاريخية - وهي التي تمثل المعاني الأصلية وفقاً لمفهوم الشاطبي - قصصاً وأخباراً لم يعرفوها من قبل وهي التي تندرج تحت مسمى (المعاني الإضافية). في حين أن عبد الله دراز الذي فهم الأمية بمعنى التطابق التام بين الشريعة وحياة العرب اعتبر وجود قصص وأخبار في القرآن لم يعرفها العرب نقضا لنظرية الشاطبي حول الأمية، إذ كيف لنا أن نصف الشريعة التي أعلمت العرب بأنباء لا سابق للعرب بمعرفتها بأنها شريعة أمية؟

إن هذا الالتباس بين ما أراده الشاطبي من وصفه الشريعة بالأمية وما فهمه غيره ممن كتب حول مقولته كان سبباً وعاملاً أساسياً في إساءة تقدير موقفه من الإعجاز العلمي في القرآن الكريم.

في المبحث الثاني دراسة مستفيضة حول موقف الشاطبي حول هذا الضرب من الإعجاز ورصد لما تعرضت له آراءه حول هذا الموضوع من تجني سوف تقدم للقاري بعون الله تعالى.

المبحث الثاني: موقف الشاطبي من الإعجاز العلمي للقرآن بين الحقيقة وتجني العلماء المعاصرين

قبل البدء في مناقشتنا لموضوع هذا المبحث، نود الاشارة إلى أن موضوع الإعجاز العلمي في القرآن من أكثر المواضيع الجدلية في وقتنا المعاصر. ويعود السبب في ذلك إلى تبني العلماء المعاصرين لآراء متباينة أشد التباين بخصوصه. ففي حين يرى البعض أن وجود العلم في القرآن هو أمر ينافي طبيعة القرآن وغاياته في الهداية، يذهب الاتجاه الآخر إلى إثبات أن كل ما يأتي به العلم من نظريات حتى وإن لم تثبت بعد لها حضورها الواضح في القرآن.

ومن اللافت أن كلا الاتجاهين نظر للشاطبي باعتباره رأس المنكرين للإعجاز العلمي للقرآن وذلك لوصفه شرع الله بالأمية، فمن وجهة نظر أصحاب هذه الاتجاهات المتباينة حول الإعجاز العلمي فإن من يؤمن بأمية الشريعة لا يمكن أن يرى في نصوصها حضوراً للعلم أو إعجازاً علمياً.

ولذا ومن أجل إزالة هذا اللبس عن فكر الشاطبي ولإثبات أنه كان مقراً ومعترفاً بهذا الضرب من الإعجاز سوف نحاول عرض تصوره الخاص عن الإعجاز العلمي، ثم بعد ذلك نعرض لآراء من وصفنا أحكامهم بأنها مثلت تجني على فكر الشاطبي.

المطلب الأول: الإعجاز العلمي للقرآن من وجهة نظر الشاطبي

كما عرضنا آنفاً فإننا انطلقنا في هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الشاطبي لم يكن منكراً للإعجاز العلمي للقرآن كما اعتقد ذلك الكثيرون، إنما كان منكراً لأمر آخر وهو إضافة كل العلوم إليه بما فيها تلك التي لم يعرفها العرب ولم يألفوها؛ ولذا فهو منكر للمبالغة وليس لوجود العلم في حد ذاته.

إن القراءة المتأنية لما كتبه الشاطبي تظهر أنه لم يكن فقط مقراً بالإعجاز العلمي للقرآن، إنما كان له تصوره المميز عن هذا الضرب من الإعجاز، والذي أسسه بناء لفهمه الخاص لمعني أمية الشريعة. ولذا نستطيع القول بأن إيمان الشاطبي بأمية الشريعة على النحو الذي عرضنا له في المبحث الأول أوصله إلى ملاحظة هامة مفادها أن القرآن الكريم التزم في عرض آياته الكونية منهج التصوير والتمثيل المعتمد على مشاهدات العرب وحدود بئتهم.[1] ذلك أن كل ما ورد في القرآن الكريم من آيات كونية هو تصوير دقيق لعدد من المخلوقات والكائنات استعمل فيه القرآن عبارات واضحة وقريبة من البيئة العربية، الأمر الذي جعل العرب المخاطبين

[1] سيد فطب، التصوير الفني في القرآن، ص،155

بها - و الذين لم يملكوا من أدوات العلم إلا الأحداق التي شاهدوا بواسطتها تلك الصور- قادرين أن يفهموا منها قدراً يعادل الأداة التي امتلكوها وهو الحد الذي يمكن تسميته بالمعرفة الأولية أو البصرية نسبة إلى تلك الأداة.1 ومن ذلك تصويره للأرض والذي لم يستعمل فيه النص القرآني عبارات يصعب على العرب فهمها وإدراكها ومن ذلك قوله تعالى(الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَا)2 وقوله جلا (أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا)3.

إلا أن هذا التصوير القريب قادر أن يعطي لمن امتلك أدوات أكثر رقياً وتطوراً من تلك التي امتلكها العربي قدراً من المعرفة يجاوز ما حصل عليه العربي، وهو الحد الذي يمكن تسميته بالمعرفة العلمية أو المبرهنة، والتي تتمثل في النواميس والقوانين الكونية المسئولة على بقاء ذلك التصوير على النحو المشاهد.

من وجهة نظر الشاطبي هذا المنهج القرآني استطاع أن يستوعب مستويين أثنين من المعرفة أحدهما: يمكن وصفه بأنه معرفة أولية ومشاهدة وهي ما أطلق عليها الشاطبي المعاني المشتركة، وثانيهما: هي المعرفة العلمية أو المبرهنة والمتمثلة في الإشارات إلى النواميس والقوانين الكونية التي قدرها الله تعالى لتكون حاكمة للكون وهي تمثل ما أطلق عليه الشاطبي مسمى المعارف الإضافية.

إن وجود هذه المعرفة العلمية يؤكد قدرة الآيات الكونية على تقديم معان جديدة ومتطورة لا يمكن قراءتها الا بعين العلم، مع التأكيد على بقاء النص في تفتحه هذا قائمًا ومعتمداً على المعنى الأساسي أو المشترك الذي فهمه العربي وقت النزول، والمتمثل في المعرفة الأولية أو المشاهدة.

ولتوضيح هذا المنهج ننقل عبارة الشاطبي الدقيقة التي يقول فيها:

(تجد الشريعة لم تعرف من الأمور الإلهية إلا بما يسع فهمه وأرجت غير ذلك فعرفته بمقتضى الأسماء والصفات، وحضت على النظر في المخلوقات إلى اشباه ذلك وأحالت فيما يقع فيه اشتباه على قاعدة عامة وهو قوله ليس كمثله شيء وسكتت عن أشياء لا تهتدي إليها العقول. نعم، لا ينكر تفاضل الإدراكات على الجملة وإنما النظر في القدر المكلف به).4

فالمتأمل في هذه الجملة سوف يجد أنها تشير إلى نوعين من المعارف: أحدهما سهل المأخذ كما يصفه الشاطبي يتحصل من النظر إلى الصور المشاهدة التي حملتها الآيات الاعتقادية، والآخر معارف لا يمكن أن نصل إليها إلا من خلال النظر في مخلوقات الله وتأملها حتى نستطيع أن نعرف المعنى المراد من هذه الأسماء والصفات.

إن الشاطبي كان مومناً بقدرة النصوص التي حملت دلائل التوحيد على أن تشير إلى مستويات مختلفة من المعارف، منها ما هو أولي مشاهد، وآخر علمي مبرهن وهي ما استطاع العلماء الوصول إليها من خلال وسائل العلم الحديث.

هذه المعرفة المبرهنة هي في اعتقادنا ما عناه الشاطبي بالمعاني الإضافية التي لا يستطيع الوصول إليها إلا أهل الاختصاصات والهبات. وعليه فإننا نستطيع القول إن وجود هذه المعارف الإضافية التي لا يصل لها إلا الخاصة تمثل اعترافًا صريحًا من الشاطبي بوجود الإعجاز العلمي في القرآن، إلا أنه - وهذا ما يؤكده الشاطبي مرارًا وتكرارًا - فإن المعاني الإضافية إنما تقوم على أساس الأصل المشترك فهي أمر قائم على هذا الأصل ومزيد عليه لا أمر منفصل عنه ومستقل بذاته. وهذا التنوع في المعارف القرآنية يصوره الشاطبي ادق تصوير حين يقول (نعم تضمن علومًا هي من جنس علوم العرب، أو ما ينبني على معهودها مما يتعجب منه أولوا الألباب، ولا تبلغه إدراكات العقول الراجحة دون الاهتداء بأعلامه والاستنارة بنوره).5

---

[1] لطيفة الفقهي، التصور الأصولي لخفاء المعني في النص القرآني، ص 84

[2] سورة البقرة، الآية 22

[3] سورة النبأ، الآية 6

[4] الشاطبي، الموافقات، ج2، ص، 460

[5] المرجع السابق، نفس الصفحة

إن هذه العبارة تشير بوضوح إلى أن العلوم التي تضمنها القرآن وإن كانت من جنس ما يعرفه العرب أو ما ينبني على معهودها إلا أن هذا المعهود صالح لأن تبنى عليه مستويات من المعارف الميثرة لإعجاب أولي الألباب والتي لا تبلغها العقول الراجحة إلا بالاستناد على المعنى القاعدي أو الأساسي الذي كان مألوفًا للعرب ومن جنس معارفهم.

المطلب الثاني: رفع التجني عن آراء الشاطبي حول الإعجاز العلمي

على الرغم من أن آراء الشاطبي حول الإعجاز العلمي كانت واضحة ومحددة وكاشفة عن تصور فريد له اعتمد فيه الشاطبي على مقولته حول أمية الشريعة، إلا أن هذه الآراء تعرضت لسوء الفهم البالغ حد التجني عليه بوصفه رأس المنكرين للإعجاز العلمي في القرآن الكريم، بل والنظر إليه على أنه من المنادين بالفصل التام بين القرآن والعلم.1

وبالبحث والدراسة وجدنا أن الكثيرين ممن ألفوا حول الإعجاز العلمي من أمثال هند شلبي وعبد السلام اللوح وغيرهم قد اعتبروا الشاطبي من الرافضين المتشددين للإعجاز العلمي، بل ذهبوا أبعد من ذلك عندما وضعوا الشاطبي في ذات المرتبة مع بعض العلماء المعاصرين من أمثال محمد اركون2 وعاطف أحمد الذين نادوا بالفصل التام بين العلم والقرآن معتبرين أن الدعوة إلى وجود العلم في القرآن هي دعوة باطلة لا دليل عليها.3

إن هذا الحكم على الشاطبي كما أشرنا آنفًا يمثل غاية التجني على أفكاره خاصة إذا ما وضعنا في اعتبارنا ما انتهينا إليه في المطلب السابق من تفرد الشاطبي بتصور خاص لوجود العلم في القرآن الكريم. فعند الشاطبي المعاني الأولية موجودة في نصوص القرآن، أما المعاني الإضافية المبرهنة فطريق الوصول إليها إنما يكون من خلال النظر والتدبر في الكون مصداقاً لقوله تعالى (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ)4

مما سبق يتبين لنا أن كل من حكم على الشاطبي بأنه رأس المنكرين للإعجاز العلمي قد أعتمد في حكمه هذا على مقولته حول أمية الشريعة. من وجهة نظر هذا الفريق فإن الشاطبي طالما وصف الشريعة بالأمية فهذا يعد إنكار منه لوجود الإعجاز العلمي في القرآن. عبد السلام اللوح يقرر أن الشاطبي من أوائل المنكرين للإعجاز العلمي في القرآن وذلك نتاج قوله بأن الشريعة أمية لأنها نزلت على أمة أمية ولذلك لا دخل لهذه الشريعة بالعلوم وأي دعوة تقوم على ذلك فهي باطلة.5 غير أن بالرجوع أي ما كتبه الشاطبي نجد أنه لم يصدر عنه مثل هذا التعميم النافي قطعاً وجود أي صلة لهذه الشريعة بالعلوم، علاوة على الحكم ببطلان أي دعوة لربط القرآن بالعلم .6 إن مقارنة هذا الاستنتاج الذي وصل إليه اللوح بما بيناه آنفًا من تصور فريد للشاطبي لحضور العلم في القرآن يظهر إلى أي مدى كان اللوح في غاية التجني على أفكار الشاطبي وقناعاته.

وتشترك هند شلبي مع اللوح في ذات الرأي حين تقول إن الشاطبي من المعارضين المتشددين للإعجاز العلمي، وتضيف أنه قد أقام رفضه للإعجاز العلمي على مفهوم الأمية، فالشريعة في نظره ينبغي أن تكون أمية لأنها نزلت في قوم أميين، وبالاطلاع على ما كتبه الشاطبي حول الأمية نجد أن هذا الحتم واللزوم المتعلقين باستمرار وصف الأمية كوصف ثابت للشريعة لا وجود له في فكر الشاطبي. 7

---

[1] عز الدين كزابر، فضيلة الأمية وبراءتها من يقين الحساب الفلكي، https://kazaaber.blogspot.com/2012/10/blog-post_20.html

[2] محمد أركون، مفهوم العلم في القرآن والتفكير المعاصر، محاضرة ألقيت في الملتقى الثاني عشر للفكر الإسلامي

[3] عاطف احمد، نقد الفهم العصري للقرآن، ص، 75

[4] سورة فصلت، الآية 53

[5] عبد السلام اللوح، الإعجاز العلمي في القرآن، 118

[6] المرجع السابق، ص 118

[7] هند شلبي، الإعجاز العلمي في القرآن، بين النظريات والتطبيق، ص،33

يذهب محمد حسين الذهبي ذات الاتجاه عندما يقرر أنه قد اتضح لديه من خلال اطلاعه على ما كتب حول الإعجاز العلمي أن زعيم المعارضة لهذه الفكرة في العصور المتقدمة هو الفقيه الأصولي أبو إسحاق الشاطبي وذلك لمقولته حول الأمية.[1]

من وجهة نظرنا إن الطريق الوحيد لرفع هذا الظلم عن الشاطبي هو إثبات أن مقولته عن أمية الشريعة بالمعنى الذي أراده لا يمكن أن تكون دليلاً مثبتاً لإنكاره الإعجاز العلمي للقرآن الكريم. إن مفهوم الأمية الذي وصف به الشاطبي شرع الله إنما هو وصف يتعلق فقط بالمنهج الذي اتبعه الشارع الحكيم في إيصال معانيه. إن هذا المنهج يتمثل في اعتماد المعاني الجمهورية المشتركة في إيصال المعاني والأحكام بما فيها الأحكام التوحيدية التي تضمنتها الآيات الكونية. غير إن هذه المعاني المشتركة - وهذا هو الجانب المهم في مقولة الأمية والذي اختفى تمامًا في كتابات من نسب للشاطبي إنكار الإعجاز العلمي للقرآن - إنما كانت قاعدة أو أصلاً تأسست عليه الكثير من المعاني الإضافية التي أوكل الله سبحانه وتعالى لأصحاب الهبات والاختصاصات أمر الوصول إليها.

وعلى الرغم من أن فكرة البناء على المألوف والمعتاد والمشترك الجمهوري مثلت جانباً مهماً من جوانب مقولة أمية الشريعة عند الشاطبي إلا انه قد انعدمت الإشارة إليها لدى كل من كتب حول موقف الشاطبي من الإعجاز العلمي للقرآن. إلا أن ما يثير الاستغراب هو أن هذا الجانب المتغافل عنه لم يكن خفياً أو مستتراً إنما نجد الشاطبي أشار إليه بصراحة في الكثير من المواضع الأمر الذي يدفعنا لافتراض أن هؤلاء الحاكمين على الشاطبي قد تعمدوا إخفاء هذا الجانب من مقولة الأمية ليستقيم لهم ما أقدموا عليه من الحكم على الشاطبي بأنه رأس المنكرين للإعجاز العلمي.

وعليه فإنه متى ما استطعنا استيعاب مقولة الشاطبي حول أمية الشريعة على نحو متكامل متمثلة في أصل مشترك جمهوري ومزيد قائم على هذا الأصل المشترك استطعنا أن نفهم الآيات الكونية الفهم الصحيح ونقيم ما تضمنته من معان التقييم العادل. فمن وجهة نظر الشاطبي فإن الآيات الكونية تضمنت مستويين من المعاني أحدهما قائم على الأصل المشترك الجمهوري الذي أدركه العرب والمتمثل فيما قدمته تلك الآيات من صور مثلت معارف أولية أو مشاهدة تعادل ما امتلكوه من وسائل للمعرفة، وثانيهما معرفة مبرهنة علمية تمثلت فيما عبر عنه الشاطبي بالأمر المزيد القائم على الأصل المشترك والذي يمثل النواميس الكونية التي تشير اليها هذه الصور والتي نستطيع بالنظر والتأمل في الكون الوصل اليها.

وبهذا الفهم لأمية الشريعة يتبين لنا أن هذه المقولة بهذا الفهم لا يمكن ان تكون دليلاً على موقف الشاطبي المنكر للإعجاز العلمي في القرآن، إنما هي دليل اثبات وتأييد لأنها لا تتضمن ما يمكن أن يكون نفياً لاحتواء القرآن الكريم على إشارات لسنن الله الكونية والتي هي روح الاعجاز العلمي.

ولذا نستطيع القول إن مقولة الأمية في فكر الشاطبي بمفهومها الصحيح هي القادرة على أن تعيد التناسق والتوافق لآراء الشاطبي بخصوص كل من أمية الشريعة ومناصرته للإعجاز العلمية، فالأمية في فكر الشاطبي بمفهومها الصحيح هي دعامة وركيزة أساسية في تصور الشاطبي الفريد عن الإعجاز العلمي تؤكده وتشد أصره ولا تعود عليه بالهدم والإلغاء.

الخاتمة

وبختام هذا البحث نستطيع تقرير ما يلي: أن آراء الشاطبي حول أمية الشريعة والإعجاز العلمي للقرآن قد اسئ فهمها ولم يتم تقييمها من خلال دراسة متأنية، ودقيقة تستوعب ما كتبه الشاطبي حول هاتين القضيتين. فلو بدأنا بأمية الشريعة فإننا نجد أنها تعني في كتابات الشاطبي أمية المنهج لا أمية المحتوي، وهي الأمية التي تعترف بوجود المعاني المشتركة او الجمهورية التي يشترك في إدراكها عموم المخاطبين وأخري خاصة او

[1] محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج2، ص491

إضافية لا يصل الي ادراكها إلا أصحاب الهبات او الخواص من العلماء. إلا ان هذا الفهم الدقيق الذي قدمه الشاطبي لوصف الأمية لم يكن حاضراً في كتابات من تعرض لآراء الشاطبي حول الامية، وعوضاً عن ذلك ينسب للشاطبي القول بان الأمية أنما تعني التزام النص القرآني في عرض مواضيعه وأحكامه بحياة العرب وحدود معارفهم والتقيد بهما وعدم تجاوزهما.

إن هذا الفهم للأمية الذي نسب للشاطبي هو من قاد الكثيرين الي تخطئته فيما ذهب اليه من وصف الشريعة بالأمية بل واعتبار مقالته هذه زلة العالم التي لا تغتفر ذلك انه بهذا الوصف قد نزل بالشريعة من علياء مثاليتها ورقيها ليصبغ عليها كل ما اتصف به العرب قبل الإسلام من تخلف وجهل وبعد عن العلم. أن هذا الفهم القاصر لمعني الامية عند الشاطبي كان سبباً فيما لحق الشاطبي من تجني كبير تمثل في اعتباره رأس المنكرين للإعجاز العلمي في القران الكريم وذلك بسبب ما وصف به الشرع من أمية.

إن دراستنا المتأنية لما كتبه الشاطبي أوصلتنا الي قناعة مفادها أن الشاطبي لم يكن منكراً للإعجاز العلمي في القرآن انما كان له تصوره الفريد لهذا الضرب من الإعجاز والذي اعتمد فيه على تنوع المعاني في القرآن الكريم وتحديداً آياته الكونية. هذه الآيات تضمنت معاني مشاهدة أولية واخري إضافية او مبرهنة كما أطلقنا عليها في هذه الدراسة. إن اعتراف الشاطبي بوجود مثل هذه المعاني الإضافية المبرهنة التي يتفرد بالوصول اليها الخواص وأصحاب الهبات ما هو الا اعتراف صريح منه بان الإعجاز العلمي وجه من وجوه الإعجاز لا يمكن إنكاره او التغافل عنه.

المراجع

أولاً: الكتب

1. إبراهيم بن موسى الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، القاهرة، مطبعة المكتبة التجارية،1968
2. الدهلوي: حجة الله البالغة، بيروت، دار الجيل، 2005.
3. محمد الغزالي: كيف نتعامل مع القرآن، فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1991.
4. محمد أركون: مفهوم العلم في القرآن والتفكير المعاصر، محاضرة ألقيت في الملتقى الثاني عشر للفكر الإسلامي، الجزائر، دار الشؤن الدينية، 1975
5. عاطف أحمد: نقد الفهم العصري للقرآن، بيروت، دار الشروق، 1975
6. محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، القاهرة، مكتبة وهبه،1978
7. عبد السلام اللوح: الإعجاز العلمي في القرآن، غزه، آفاق للطبع والنشر والتوزيع،2002
8. لطيفة الفقهي: التصور الأصولي لخفاء المعنى في النص القرآني، القاهرة، دار قباء،2008
9. سيد قطب: التصوير الفني في القرآن، القاهرة، دار الشروق،2004
10. محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر،1984
11. أحمد عبد الحليم بن تيمية: مجموعة الفتاوى، دار الوفاء، ط2، 2001م.
12. محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، ط3، الرياض، دار الحضارة للنشر والتوزيع، 2015م.
13. هند شلبي، الإعجاز العلمي في القرآن بين النظريات والتطبيق، تونس، مطبعة تونس، 1985

ثانياً: المقالات والبحوث

1. أشرف حسن منصور: نظرية أمية الشريعة لدى الإمام الشاطبي.
2. أبو عبد الله محمد: علماء علمانيون؟ (12): القاعدة الشاطبية وأمية الشريعة.
3. عبد الكريم الحمداوي: المقاصد الشاطبية ومدى تمثلها للشريعة أو قابليتها للتوظيف المغرض.
4. عز الدين كزابر، فضيلة الأمية وبراءتها من يقين الحساب الفلكي .
5. عبد الكريم عثمان علي، قاعدة معهود الأميين عند الشاطبي، أدلتها وعلاقتها بفهم القرآن الكريم-دراسة تحليلية نقدية.
6. وليد بن فهد الودعان: أمية الشريعة وأثرها في الأحكام.